

عنوان البحث

**دور آليات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة وصفية تحليلية علي
المصارف الإسلامية السودانية ولاية الخرطوم (2026م)**

عثمان عبد البنات ادم ابراهيم¹

¹ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة القران الكريم وتأسيس العلوم، السودان.

بريد الكتروني: osmanabdelbanat@gmail. com

HNSJ, 2026, 7(8); <https://doi.org/10.53796/hnsj78/29>

المعرف العلمي العربي للأبحاث: <https://arsri.org/10000/78/29>

تاريخ النشر: 2026/08/01م

تاريخ القبول: 2026/07/20م

تاريخ الاستقبال: 2026/07/10م

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل دور آليات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، مع التركيز على المصارف الإسلامية العاملة في ولاية الخرطوم خلال عام 2026م، وبيان مدى إسهام صيغ التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في تمويل المشروعات والقطاعات الإنتاجية. كما سعت إلى التعرف على المعايير والضوابط الشرعية المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي، والكشف عن أبرز المعوقات التي تحد من قدرة المصارف على تمويل الاستثمارات المتوسطة وطويلة الأجل. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات والدراسات السابقة والكتب والدوريات والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة. وأظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية تمثل مكوناً أساسياً في النظام المالي والاقتصادي الإسلامي، وأن صيغ التمويل التي تعتمد عليها، ولا سيما المراجعة والمضاربة والمشاركة، يمكن أن تؤدي دوراً فاعلاً في تعبئة المدخرات، وتمويل المشروعات الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، والحد من الفقر، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما بينت النتائج أن العمل المصرفي الإسلامي يواجه مجموعة من المعوقات الإدارية والاقتصادية والمحاسبية، وأن محدودية تمويل الاستثمارات طويلة الأجل ترجع إلى ارتفاع درجة المخاطر، وعدم وضوح الرؤية المستقبلية للاستقرار السياسي، وغياب الخطط التنموية الواضحة لتوظيف الموارد المالية. وأوصت الدراسة باستحداث أوعية ادخارية طويلة الأجل، والتوسع في توظيف الموارد في الاستثمارات التنموية طويلة الأجل، وزيادة تمويل القطاعين الزراعي والصناعي، ومراجعة سياسات التمويل الأصغر لتوسيع دائرة استفادة الحرفيين والمهنيين والمنتجين، إلى جانب تبني سياسات داعمة لصيغ التمويل الإسلامي المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامي، التنمية الاقتصادية، الاستثمارات طويلة الأجل، السودان.

RESEARCH TITLE

The Role of Islamic Banking Mechanisms in Achieving Economic Development: A Descriptive-Analytical Study of Islamic Banks in Khartoum State, Sudan (2026)

OsmanAbdel Banat adam Ibrahim¹

¹ College of Economics and Administrative Sciences. University of the Holy Quran and Tassil of the Science, Sudan.

Email: osmanabdeabanat@gmail.com

HNSJ, 2026, 7(8); <https://doi.org/10.53796/hnsj78/29>

Arabic Scientific Research Identifier: <https://arsri.org/10000/78/29>

Received at 10/07/2026

Accepted at 20/07/2026

Published at 01/08/2026

Abstract

The study aimed to analyze the role of Islamic banking mechanisms in achieving economic development in Sudan, focusing on Islamic banks operating in Khartoum State during 2026. It also examined the extent to which Sharia-compliant financing modes contribute to financing projects and productive sectors. Furthermore, the study sought to identify the Sharia standards and regulations governing Islamic banking operations and explore the main obstacles limiting banks' ability to finance medium- and long-term investments. The study adopted a descriptive-analytical approach by reviewing and analyzing relevant literature, previous studies, books, periodicals, and reports. The findings revealed that Islamic banks constitute an essential component of the Islamic financial and economic system and that their financing modes—particularly murabaha, mudarabah, and musharakah—can play an effective role in mobilizing savings, financing productive projects, creating employment opportunities, reducing poverty, and promoting economic and social development. The findings also indicated that Islamic banking faces various administrative, economic, and accounting challenges. The limited financing of long-term investments was attributed to high levels of risk, uncertainty regarding future political stability, and the absence of clear development plans for the effective allocation of financial resources. The study recommended introducing long-term savings instruments, expanding the allocation of resources to long-term development investments, increasing financing for the agricultural and industrial sectors, and reviewing microfinance policies to broaden access for craftspeople, professionals, and producers. It also recommended adopting policies that support Islamic financing modes linked to the real economy.

Key Words: Islamic Banks; Islamic Financing Modes; Economic Development; Long-Term Investments; Sudan.

أولاً: الإطار المنهجي.

مقدمة:

تعتبر المصارف الإسلامية أحد المؤسسات المالية التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد من خلال تمويل المشروعات التي تركز علي الصحة والتعليم، والحد من الفقر عبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطبيق أدوات الزكاة والوقف والقروض الحسنة لتعزيز التكافل الاجتماعي عن طريق الصيغ الإسلامية مثل المشاركة والمرابحة والمضاربة. وتكامل هذه الأنشطة لتشمل بناء أهداف التنمية الاقتصادية وإجتماعية متكاملة تسعى لتحقيق تنمية مستدامة.

كما تعتبر التنمية الاقتصادية عملية مستدامة ومتسقة تسعى إلي تعزيز مستوى معيشة السكان وتحسين الحالة الاقتصادية للدولة أو منطقة معينة، وهي تشمل التغيرات الكمية والنوعية في الإقتصاد مثل الانتقال من الإقتصاد الزراعي الي الصناعي أو إلي إقتصاد قائم علي المعرفة والابتكار، كذلك تسعى الي خلق ثروة تعود بالنفع علي المجتمع من خلال زيادة الدخل القومي وتوفير فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة وتقليل الفجوة في الدخل بين أفراد المجتمع.

من خلال المقدمة نجد أن هنالك علاقة مرتبطة بين المصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية بناءً علي الخدمات التي تقدمها عبر آليات تمويل قائمة علي الشراكة والمخاطرة، حيث توجه مدخرات الأفراد والمؤسسات لتمويل المشروعات الانتاجية التي تساهم في زيادة الدخل المحلي الاجمالي، وخلق فرص عمل، وتحقيق نمو مستدامة، كما تساهم في التنمية الاجتماعية من خلال التركيز علي التكافل وتوجيه التمويل للقطاعات الحيوية كالزراع والصناعة، مما يؤدي الي تحسين مستوى المعيشة وكسر حلقة الفقر ودعم الاستثمار الحقيقي.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الدوافع والأسباب التي أدت إلي إختيار ودراسة الموضوع ترجع إلي عدة إعتبارات منها:

1- إدراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي يدور حول المصارف الإسلامية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2- الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة ودراسة مواضيع تتعلق بالوضع الحالي للتنمية الاقتصادية في السودان.

مشكلة الدراسة: إن نشأة المصارف الإسلامية قامت علي أساس القيام بإنشاء المشاريع التنموية، وتغطية الإحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والإستثمار من غير الربا وتوفير التمويل اللازم لسد الإحتياجات للقطاعات المختلفة، الا أن المصارف الإسلامية لا تستطيع تمويل الاستثمارات المتوسطة وطويلة الاجل بسبب قلة الأرصدة، فان الحل الامثل يتم من خلال تعبئة المدخرات. مما سبق يمكن صياغة المشكلة كما يلي:

1-إلي أي مدي ساهم المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية بالسودان؟

2-هل إستطاع المصارف الإسلامية المساهمة في دعم المشروعات الأسر المتخلفة؟

3-هل إستطاع المصارف الإسلامية في دعم المشروعات المهنين والحرفيين والمنتجين؟

أهداف الدراسة: لاشك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء كان في الجانب النظري او التطبيقي، فهذه الدراسة تهدف إلي تقديم إطار نظري لمفهوم التنمية الاقتصادية بالاضافة التطرق لأهم الصعوبات التي تقف في جانب التنمية الاقتصادية. مما تقدم يمكن أن نصل الي اهداف الدراسة التالية:

1- التعرف علي المصارف الإسلامية وطبيعة عملها وأهم الصعوبات التي تواجهها وكيفية معالجتها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

2- بيان الضوابط والشروط لإقامة المصارف الإسلامية من خلال تطبيق الصيغ الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- التعرف علي المعايير والضوابط الشرعية التي تشكل عمل المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات المتوسطة وطويلة الأجل.

أهمية الدراسة: تعد المصارف الإسلامية الحل الأمثل لقضية التنمية الاقتصادية في السودان، لأنها تعمل علي توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع التنموية المختلفة، من خلال نقل الفوائض المالية من الوحدات ذات الفائض التمويلي إلي الوحدات ذات العجز التمويلي مما سبق يمكن سرد أهمية الدراسة من جانبين هما:

الأهمية العلمية: حيث تتمثل في إعطاء رؤية علمية متكامل عن التنمية الاقتصادية ومحاولة ربط الاقتصاد النامي بالاقتصاد العالمي لمواكبة التطورات الحديثة في مختلف المجالات.

الأهمية العملية: يسعى الدراسة لتقييم الأداء الاقتصادي والتنموي للمصارف الإسلامية العاملة في السودان، وكذلك توضيح نوعية وحجم الاستثمار بالصيغ الإسلامية والتي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والذي يعتبر مهماً في ظل الظروف الاقتصادية السائدة لإتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب.

فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

1- المصارف الإسلامية من الناحية النظرية تعتبر أدوات ائتمانية مناسبة في تحقيق التنمية الشاملة في الاقتصاديات ذات التوجه الإسلامي كونها تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2- تسهم المصارف الإسلامية مساهمة فعالة في دعم جهود تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- تواجه المصارف الإسلامية العديد من المعوقات والصعوبات التنموية ، اذ تحتاج إلي عدة أساليب لتحقيق جميع أهدافها.

مجتمع وعينة الدراسة : تم إختيار أقسام المصارف الإسلامية بإعتباره الحلقة الوحيدة التي تقوم بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بناءا علي الصيغ الإسلامية والتي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

نوعية الدراسة: دراسة وصفية تحليلية.

منهجي الدراسة: إعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي الذي يعني وصف وقائع عمل المصارف الإسلامية ومن ثم تحليل هذا الواقع والإستفادة منها من أجل توضيح معلومات حول المصارف الإسلامية وكيفية المساهمة في التنمية الاقتصادية باستخدام أدوات التمويل الإسلامي، ومما هو متاح من الدراسات السابقة والمراجع والكتب والدوريات والمنشورات والتقارير ومواقع الإنترنت المختلفة عند معالجة موضوع دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية المصارف الإسلامية (ولاية الخرطوم).

2- **الحدود الزمانية:** للعام 2026م.

أدوات ومصادر جمع البيانات والمعلومات: تتمثل مصادر جمع البيانات والمعلومات فيما يلي:

1-المصادر الأولية: تتمثل في (المجلات ، الدوريات، والرسائل الجامعية دكتوراه والمنشورات).

2-المصادر الثانوية: تتمثل في(الكتب والمراجع ذات الصلة، مواقع الانترنت).

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة فكري كباشي (2010م):

تمثلت مشكلة الدراسة التعرف علي مدى نجاح تطبيق النظام المصرفي الاسلامي في السودان بين النظرية والتطبيق. هدفت الدراسة التعرف علي النشأة التاريخية للبنوك الاسلامية وكذلك الاسس والمبادئ الاساسية لها، ووجه الاختلاف بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في خلق الائتمان، وكذلك معرفة المشاكل والمعوقات التي صاحبت تطبيق التجربة في السودان، وكيف تم التغلب عليها. اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: ساعد التدرج في تطبيق النظام الاسلامي في السودان علي سهولة أسئلة الجهاز المصرفي مما ادي إلي زيادة الربحية للبنوك التجارية، أوصت الدراسة بتشجيع بنك السودان للمصارف العاملة في السودان علي ابتكار آليات حديثة للتمويل، وكذلك ضرورة الاهتمام بتأهيل الكوادر وتدريبهم علي الجمع بين المعرفة الشرعية والمعرفة الاقتصادية والمصرفية للتأكد من حسن ادارتهم للتمويل المصرفي الاسلامي.

دراسة نوال جمعون (2005م):

تناولت الدراسة دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية. تمثلت مشكلة الدراسة التعرف علي أثر الاصلاحات المالية والمصرفية المتعاقبة علي أسلوب تمويل الاقتصاد الوطني والمشاكل والعراقيل التي تقف عائقاً أمام إصلاح النظام المصرفي الجزائري. هدفت الدراسة علي معرفة مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها، وعرض أسلوب التمويل الذي اعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مرحلتين هما: مرحلة التخطيط المركزي ومرحلة الافتاح. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: أن مشروع التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة، فهي تطلب مجموعة من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تطلبه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز سوق القروض المصرفية بدون فوائد وتقليص كلفة الوساطة المصرفية من اجل تطوير النظام المصرفي وكذلك ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدي الافراد عن طريق بذل جهود إضافية.

دراسة أحمد (2002م):

تناولت الدراسة تقييم دور المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، تمويل التنمية الاقتصادية للغترة ما بين 1996م-2002م باعتبارها ظاهرة جديدة في العمل المصرفي بفلسطين، باستخدام التحليل المالي والنسب المؤوية لبيانات الميزانية المجمع لهذه المصارف. هدفت الدراسة التعرف علي دور المصارف الاسلامية في تقييم التنمية الاقتصادية بناءاً علي الصيغ الاسلامية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الاسلامية. اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي. توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: أن موجودات وودائع وتوظيفات المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين تمثل نسبة ضئيلة مقارنة مع مثيلاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني، كما ان اغلب توظيفاتها تتم بالمرابحة في عملية الشراء، كما وجدت أن أقوى الأسباب التي ادت الي احجام المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين عن فتح فروع جديدة هي عدم الاستقرار السياسي والانتفاضة الفلسطينية. أوصت الدراسة بضرورة سعي هذه المصارف الي زيادة وتوسيع حزمة تمويلاتها

للقطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية علي حد سواء .

دراسة عبد الرزاق (2009م):

تناولت الدراسة دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال العربية. هدفت الدراسة الوقوف علي الدور الذي يمكن أن تقدمه المصارف الإسلامية من أجل دعم وتطوير اسواق راس المال العربية من خلال تحديثها لادواتها المالية فضلاً عن قدرتها علي زيادة الطلب والعرض في الاسواق المالية، اعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي والتاريخي. توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: أن المصارف الإسلامية من منجزاتها بدأت تهتم في استثماراتها بالجانب الذي يختص بأسواق راس المال اوصت الدراسة علي ضرورة الاهتمام بأسواق رأس المال نسبة لأهميتها القصوي في البيئة الفلسطينية.

الإطار النظري للدراسة:

تعددت وتباينت وجهات نظر الكتاب والباحثين في مجال الإقتصاد الإسلامي والصيرفه الإسلامية في تحديد مفهوم المصارف الإسلامية وهو تباين غالباً ما يعود إما الى الدور الذي يعتقد كل باحث أنه مناط بهذه المصارف القيام به أو الى تباين الخصائص والصفات الأساسية لهذه المصارف حيث حصر البعض تعريفه لها على صفة واحدة وهي تحريم تعاظمي الفائده بحيث حجب عنهم هذا الإهتمام الخصائص الاخرى التي تتصف بها هذه المصارف، في حين جسد البعض الاخر في تعريفه مجمل الخصائص التي اتسمت بها هذه المصارف.

المحور الاول: مفهوم المصارف الإسلامية وخصائصها.

أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية.

عرف المصرف الإسلامي (أوبيت التمويل الإسلامي): على أنه كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع " . التزامها بإجتتاب التعامل بالفائده الربويه لكونه تعاملًا محرماً شرعاً (غريب الجمال، 1978م، ص 40)

هذا المفهوم للمصرف الإسلامي يجعله مصرفاً لاربوا فحسب ، وهو وان كان شرطاً ضرورياً لابد من توفره في المصارف الإسلامية لكنه لايعد شرطاً كافياً لكي يكون المصرف إسلامياً بالفعل اذ من الممكن أن تمارس الأنشطة الإئتمانية غير الربويه، مصارف قد تكون ملتزمه بتعاليم الشريعة الإسلامية وقد لا تكون.

كما عرف المصرف الاسلامي: بأنه مؤسسه ماليه مصرفيه تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفيه بما لا يخالف الشريعة الإسلامية ومقاصدها وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع عبر وضع اليات محكمة. (دريدة الرياض2008م)

عرف المصرف الإسلامي: على أنه مؤسسه تسعى لتقديم خدمات إستثماريه ومصرفيه متميزه عقائديه لعملائها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال فرق عمل ذات ولاء وكفاءة والتزام ذاتي يهدف تحقيق التمنية الإقتصاديّه والإرتقاء المعيشي ، والتكافل الإجتماعي داخل مجتمعات الأمة الإسلامية(عبد الرحمن، 2005م)

هو تعريف الموسوعة العلميه للمصارف الإسلامية حيث عرفت المصرف الاسلامي بانه "مؤسسه ماليه وإستثماريه ، هذا التعريف من الممكن ان يكون الاكثر "تنمويه واجتماعيه تستمد منطقها العقائدي من الشريعة الإسلامية. شمول لخصائص الأنشطة الإئتمانية للمصارف الإسلامية والأكثر تعبيراً ليس عن الشرط الضروري وإنما الشرط الكافي أيضاً لكي يكون المصرف إسلامياً(سيد الهواري، 1980م، ص ص55-54).

هو مؤسسة مالية ومصرفية تقوم بتجميع لأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل

الإسلامي لتحقيق الآتي.

- 1- جذب الأموال وتعبئة المدخرات المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الإدخاري.
 - 2- توجيه لأموال للعمليات الإستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي
 - 3- القيام بالأعمال والخدمات المصرفية علي مقتضى الشريعة خالصة من الربا والاستقلال.
- ونتيجة لما تقدم فإن الركائز الأساسية التي يقوم بها العمل المصرفي الإسلامي تتمثل فيما يلي:

- 1- أن مصدر المال وتوظيفه لابد ان يكون حلالاً.
- 2- أن توظيف المال لابد ان يكون بعيدا من شبهة الربا.
- 3- أن توزيع العوائد والمخاطر يتم بين أرباب المال والقائمين علي ادارته توظيفه.
- 4- أن الرقابة الشرعية هي اساس المراجعة والرقابة في عمل المصارف الإسلامية.
- 5- أن للمحتاجين حق في اموال القدرين عن طريق فريضة الزكاة.
- 6- عدم الفصل بين الجانب المادي والجنبيين الروحي والاخلاقي.

ثانياً: خصائص المصارف الإسلامية.

تتسم المصارف الإسلامية بخصائص أو صفات توضح طبيعتها المتميزة عن غيرها من المصارف التقليدية، وهذه الصفات كالآتي(نصر الدين، 1985م، ص15).

الصفة العقائدية: هي اول الصفات التي يتسم بها المصرف الإسلامي ، وتتبع من تصور الرساله التي بل تعمل على تجسيد المبادئ تحملها المصارف الإسلامية، اي انها لا تؤدي وظيفة اقتصادية فحسب الإسلامية في الواقع العملي لحياة الأفراد وإنما تعمل على إقامة مجتمع إسلامي نصاً وروحاً بالإسلام وبمبادئ الاقتصاد الإسلامي التي تعمل على الآتي:

-الأخذ بقاعدتي الحلال والحرام في المعاملات.

- توجيه الموارد وتركيزها في دائرة انتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الانسان السويه بلا إسراف.
- تأكيد التوجيهات الروحية في إقرار دور العمل، وذلك بتوسيع قاعدة العاملين الذين يستطيعون ان يقدموا الى مجتمعهم اضافات بإحلال نظام المشاركة محل نظام الفائده الربوية.
- تطهير الاموال المودعة لديه سنوياً، وذلك باستخراج نسبة الزكاة المقدره شرعا من هذه الاموال حتى اذا بلغ نصاباً ومر عليها الحول صرفها في مصارفها.

2-الصفة التنموية: إن التنمية الإقتصادية لا تحدث من فراغ، ولكنها يجب أن تسير جنباً النفسية والعقلية للأفراد، ذلك أن معظم دراسات التنمية الحديثة تثبت أن التنمية الاقتصادية لابد وأن تكون مرتبطة بتنمية نفسية وعقلية لأفراد المجتمع.

في حين أن المصارف الإسلامية ومن منطلق الصفة العقائدية الإسلامية تركز على التنمية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع التنمية النفسية والعقلية والأخلاقية والاجتماعية ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة فعندما وصل إلى المدينة بدأ عمله ببناء مؤسستين : المسجد والسوق حتى تكون التنمية النفسية والعقلية والاقتصادية متلاحمة مع بعضها كل واحد منها تقوي الأخرى فالمسجد ينمي المعرفة والعقل والخلق النفسي ويصب ذلك كل آثاره في السوق والمعاملات.

3- الصفة الإستثمارية: يقوم جزء كبير من نشاط المصارف الإسلامية على عملية الوساطة المالية، إلا أن طبيعة هذه

الوساطة في المصارف الإسلامية تختلف عما هي عليه في المصارف التقليدية، فالوساطة هنا تقوم على إحلال نظام المشاركة في الاستثمار محل نظام القرض بفائدة، وهذه العملية تجعل مسألة الاستثمار ليس فقط مسألة ضرورية ولكنها تصبح الشغل الشاغل لإدارة المصرف ويتوقف عليها وجود المصرف من عدمه. لأن العقد مع المقرضين بالنيابة عنهم في استثمار أموالهم. ولضمان نجاح نظام المشاركة في الربح والخسارة، فأن المصرف يقوم بالبحث عن فرص الاستثمار الناجحة، كما يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة، وقد يقوم بعملية الاستثمار هذه بمفرده أو بالاشتراك مع غيره من البداية سواء كانت هذه المشاركة بالجهد والمال كشركة العنان أو بالجهد كالمضاربة، وهذه الأداة الاستثمارية من أهم الأدوات التي تحرر العمل خاصة الماهر من عبودية رأس المال.

4-الصفة الإيجابية: : إن المصرف الإسلامي انطلاقاً من الأسس والمبادئ الفلسفية التي يؤمن بها لا يعتمد على مفهوم المتاجرة على الملكية التي يقوم بها المصرف التقليدي وإنما يعتمد علي نظام المشاركة في الربح والخسارة لنتائج النشاط، هذا النظام الذي يدفع المصرف للبحث عن فرص التنمية بنفسه ويدرس ما يريده المجتمع من بأهداف ومبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي، فهو يذهب إلى المجتمع ليتعامل مع أفراداً ملتزماً لكي يشاركهم في استثماراتهم أو يدعوهم للمشاركة في استثماراته، أي أن الطبيعة الإيجابية للمصرف الإسلامي تخلق مستثمرين إيجابيين، كما تستعمل شخصية المستثمرين، وتساعد في تدعيم وظيفتها التنموية ليس فقط على المستوى الاقتصادي النفسي والعقلي، وعلى المستوى الحضاري، وتصبح الأموال والملكية أدوات لتحقيق ذاتية الإنسان.

5-الصفة الاجتماعية: إن المصارف الإسلامية بحكم الصفة العقائدية لها لابد وأن تكون بالضرورة مصارف اجتماعية تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي ويمكنها تحقيق ذلك من خلال الآتي(علاء، 2002م، ص 36).

- قيامها بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية وإدارة أموالها، إذ أن وظيفة الزكاة وظيفه اقتصادية اجتماعية بالدرجة الأولى.

-الطبيعة الإسلامية الاستثمارية للمصرف بما تقدمه من نظام المشاركة تجعل منه مصرفاً من الوصف، لان في المشاركة عدالة في توزيع العائد بما يسهم في عدم تركيز الثروة وتقليل مستوى عال من التفاوت الطبقي الذي ولده نظام الفائدة

-إن الصفة الاجتماعية للمصرف الإسلامي تفرض عليه أن يدخل المكاسب الاجتماعية المكاسب النفسية الاجتماعية ضمن حساباته عندما يدرس جدوى المشروعات، فينبغي أن يكون هدفه تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمارات.

يتضح مما سبق أن المصرف الإسلامي هو مصرف متعدد الأغراض، يقدم خدمات المصارف التقليدية ومصارف الإستثمار والمصارف المتخصصة، وهو بهذا مؤسسة اقتصادية ومالية واستثمارية وتنموية وإجتماعية.

ثالثاً: الخدمات المصرفية الإسلامية:

يقدم المصرف الاسلامي كافة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصرف التقليدي ما عدا الخدمات التي تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية والتي تستخدم أسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات ومن هذه الخدمات ما يلي(عبد العزيز، 2002م، ص27).

1-فتح الحسابات الجارية وتأدية الشيكات وتحصيل الاوراق التجارية.

2-فتح الاعتمادات المستندية شراء وبيع الشيكات السياحية وغير ذلك من الخدمات.

3-إعداد الدراسات اللازمة لحساب المتعاملين مع المصرف وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة.

4-إصدار خطابات الضمان المصرفية كنوع من التسهيلات المصرفية.

5-القيام بدور الوكيل في بيع وشراء الاسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من غير الربا.

6-تلقي اكتتابات الشركات في مراحل التأسيس وزيادة رأس المال وتأجير الصناديق الحديدية.

رابعاً: العوامل التي ساعدت علي انتشار المصارف الاسلامية.

هنالك مجموعة من العوامل والمزايا التي جعلت المصارف الاسلامية تنتشر بصورة سريعة في أنحاء العامل حيث أنها امتازت بالاتي(عبد العزيز، 1989م، ص346).

1-ذات كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية وقد اثبتت الأزمة الاسوية أن المصارف الاسمية اقل تأثراً بالصدمات، وهذا راجع الي لطبيعة عمل المصارف من حيث مشاركتها للمخاطر مع العملاء.

2-بأن لها القدرة علي تطوير الادوات والآليات والمنتجات المصرفية الاسلامية.

3-أكثر قدرة ومرونة في ادارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الاسلامي تبني علي اساس المشاركة.

4-زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الاسلامية سواء كان ذلك علي مستوى الأفراد او علي مستوى المؤسسات والحكومات.

المحور الثاني: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وخصائصها.

تمثل أدوات تمويل وعقود شرعية مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة والاجارة والاستصناع والسلم حيث تهدف الي تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الربا والغرر والميسر وتتميز بخصائص مثل ربط العائد بالجهد والمخاطرة، وتحقيق العدالة وتوزيع الثروة، والتركيز علي توزيع السلع والخدمات الحقيقية بدلا من النقود مما يدعم المشاركة في الارباح والخسائر وتوجيه الاموال نحو الأنشطة الانتاجية.

التمويل الإسلامي:

هو تمويل عيني أو مالي يقدم للمنشآت المختلفة بصيغ تتفق مع أحكام الشريعة ومبادئ الشريعة الاسلامية وتأخذ صيغُ الشريعة الإسلامية وفقاً لمعايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وتأخذ الصيغ التمويل الإسلامية الأشكال الآتية: المرابحة والمشاركة والمضاربة، والاجارة والاستصناع والتي تمثل آلية الاقتصاد الإسلامي(عمر، 1996م، ص 19).

أبرز الصيغ الاسلامية (أدوات التمويل) كما يلي:

أولاً: المضاربة: هي مشاركة بين طرفين أحدهما يقدم المال والآخر يقدم جهده وخبرته علي أن يتم تقاسم الأرباح بين الطرفين، حسب نسبة الربح المتفق عليها الطرفين في عقد المضاربة، فإذا حصلت الخسارة فتكون علي رب المال يتحمل الخسارة والطرف الاخر ليست له شيء الا جهده وخبرته الذي بذله، ووقته الذي قضاه في العمل بشرط ثبوت عدم التقصير في اداء مسؤوليته(الباوني، 2001م، ص130).

ثانياً: المشاركة: هو اتفاق بين البنك الاسلامي والعميل للمساهمة في رأس المال بنسبة متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع جديد او تطوير مشروع قائم، او في تملك عقار او اصل منقول سواء علي اساس دائم او متناقص بحيث يشترى

العمل حصة البنك الإسلامي بشكل متزايد، وتتم المشاركة في الأرباح التي يدرها العقار وفقاً لشروط اتفاقية المشاركة، بينما تتم المشاركة في الخسائر وفقاً لنصيب المشارك في رأس المال.

ثالثاً: المراجعة: هي بيع شخص ما اشتراه بالثمن الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم، ويشترط لصحة بيع المراجعة زيادة علي شروط صحة البيع عموماً، مع بيان رأس المال السلع الذي اشترى به وبيان الربح الذي يشترطه البائع، كما يلزم البائع بالعيوب التي حدثت بالمبيع نقصه ورخصه.

رابعاً: بيع السلم: هو بيع شيء موصوف في الذمة، أو بيع بثمن معجل أو بيع يتأخر فيه تسليم السلع والسلم عقد مشروع ولا خلاف في مشروعيته، ولكن يشترط أن يكون المبيع معلوم الجنس والنوع والقدر والصفة، وأن لا يكون نقوداً وأن يكون مؤجل التسليم في وقت معلوم، كما يشترط تأجيل رأس المال، والفرق بين بيع المراجعة وبيع السلم في بيع السلم يتم دفع الثمن حالاً أما في بيع المراجعة يتم دفع الثمن أجلاً في كلتا الصيغتين يكون المشتري هو البنك الإسلامي وليس العميل.

خامساً: الإجارة: البنك الإسلامي بصفته مؤجراً يحتفظ في حالة عقد الإجارة بملكته للأصول المؤجرة، بينما ينقل حقه في استخدام الأصول أو حق الإنتفاع الي العميل ما بصفته مستأجراً، وذلك لمدة معلومة وبإيجار محددة، ويتحمل البنك الإسلامي جميع الالتزامات والمخاطر المتعلقة بالأصول المؤجرة، وليس عن سوء استخدام المستأجر أو إهماله.

سادساً: الإستصناع: هي عقد لصناعة سلع ما بمواصفات (مثل بناء مبني) حيث يطلب العميل من البنك تصنيعها فيقوم البنك بالتعاقد مع صانع حقيقي.

سابعاً: خصائص التمويل الإسلامي.

تتمثل خصائص التمويل الإسلامي فيما يلي:

- 1-الإلتزام بالضوابط الشرعية: أي تحريم الربا(الفائدة) والغرر(الجهة المفرطة) والميسر.
- 2-ربط التمويل بالنشاط الحقيقي: يجب أن يكون التمويل لشراء أو تصنيع أصل ملموس(سلع أو خدمة) وليس مجرد مقابل نقود.
- 3-المشاركة في المخاطر والمكاسب: يقوم التمويل علي اساس تقاسم الربح والخسارة مما يجعل المستثمر شريكاً في النجاح والفشل(خاصة في المشاركة والمضاربة).
- 4-تحقيق العدالة وتوزيع الدخل: يهدف الي توزيع الثروة بشكل عادل ويحد من تمركزها.
- 5-تنمية المال وعدم اكتنازه: أي تشجيع الأموال علي الدوران في عجلة الإنتاج والاستثمار.
- 6-لها دور إيجابي للمستثمر: حيث يشارك المستثمر(المودع) بشكل فعال في متابعة استثماراته وأدائها.

المحور الثالث: مقومات نجاح المصارف الإسلامية والمعوقات والمشاكل التي تواجهها.

أولاً: مقومات نجاح المصارف الإسلامية.

تعاظم أهمية دور المصارف الإسلامية في التنمية مرهون بعدد من الأمور، التي لابد أن تتوافر لكي تحافظ على وزنها المميز في عملية التنمية، والتي يمكن إجمالها بالآتي: (4 Schweitz).

1-القيادات الرشيدة الرائدة والمسلحة بفنون المهنة بأعلى المستويات، والمدركة لعظمة القضية التي تتصدى لها، ناظرة إلى السماء ورب السماء في كل تصرف من تصرفاتها، واعية للمسؤولية الملقاة على عاتقها ومؤمنة إن وأحصاها، وأنهم

محاسبون أمام من يعلم طائفة الحساب أمام الله وحده وأن الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها.

2- عاملون بشكل لا تدخل الوساطة أو المحسوبية أو المجاملة في توليهم العمل، ويتم اختيارهم وفق المعيار الإسلامي القويم، الذي يشترط القوة والأمانة والعلم والتمكن والنزاهة والإخلاص، وأن يعمل وفق الرسالة التي يحملها والقضية التي خلقه الله سبحانه وتعالى من أجلها.

3- التزام المصارف الإسلامية التزاماً كاملاً بمقاصد الشريعة الإسلامية. التي قام نظامه عليها، في القول والأسلوب والتنفيذ، وفي الشكل والمضمون. فينبغي عليه الالتزام في تكوين رأس المال وفي نظم العمل وفي معاملة العملاء والعاملين وفي طرق تعبئة الموارد وأساليب التوظيف وغير ذلك.

4- الوعي الاستراتيجي لدي القيادات بالدور المهم للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية في المجتمع.

5- الوضوح الفكري لمهمة ووظيفة وأفاق المصرف الإسلامي لدى كل العاملين في المصرف، من الإدارة العليا الي اقل مستوى تنفيذي.

ثانياً: المعوقات والمشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية.

تواجه المصارف الإسلامية العديد من المشكلات، ويرجع ذلك إلى قلة تجربتها وضراوة الحرب التي شنت . عن قلة الباحثين والدارسين المهتمين بأمرها ، وعدم ملائمة البيئة التي تعمل فيها، فضلاً عن تزلز الجهاز المصرفي معظمه يتعامل بالفوائد في البلد، فإن من الصعوبة بمكان أن نتصور أو نتخيل قيام مصرف إسلامي بشيء مختلف أو مغاير من دون أن يتعرض لمشكلات جمة تعترضه في كل يوم، وذلك لاحتمالات الوقوع في الربا المحظورة.

فنجاح المصرف الإسلامي في معالجة هذه المشكلات بالأسلوب غير الربوي يؤدي إلى انعازله عن بقية الجهاز المصرفي، وربما يتحول إلى شركة استثمارية تقوم بدور الوساطة بين وحدات الفائض ووحدات العجز أما إذا كان هنالك عدد كبير من المصارف التي تتعامل على وفق الشريعة الإسلامية، فإن هذا يساعد على تنمية نشاطها من خلال المعاملات والعلاقات بين العملاء المختلفين لدى هذه المصارف.

ويمكن عرض المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية بالآتي.

1-المشكلات الإدارية:

- نقص كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وضعف كفاءة القادة الإداريين التنفيذيين.

- المركزية في اتخاذ القرارات التنفيذية وعدم وضوح خطوط السلطة والمسؤولية فضلاً عن المجاملات والضعف الخارجي.

- تطبيق بعض الأسس والقواعد والنظم المطبقة في المصارف التقليدية والتي لا تتناسب مع ذاتية المصارف الإسلامية.

- ضعف الاهتمام بانتقاء العاملين على أساس الكفاءة وأنعدم فرص التدريب لهم، مما يجعلهم غير قادرين على استخدام التقنية الحديثة في العمل المصرفي.

- ضعف فعالية نظام الحوافز المادية والمعنوية

- عدم وجود قناعة برسالة المصارف الإسلامية لدى القائمين بها بسبب حداثة تجربتها وعلمانية ثقافتهم إذ إن معظمهم قد تلقى تعليمه واخذ ثقافته من بلاد غير إسلامية

- إن نسبة كبيرة من العاملين في المصارف الإسلامية كانوا يعملون في المصارف التقليدية وما زالوا متأثرين بالعمل

المصرفي الربوي وعدم استقلاليتها في بعض البلدان وتدخل السلطات الحكومية في الشؤون الإدارية للمصرف الإسلامي، كأن قد لا يتناسب مع طبيعة المصرف تنظيمياً يفرض بعض الأشخاص للعمل فيها أو أن تفرض هيكلًا إسلاميًا.

2-المشكلات الاقتصادية: تتمثل في الآتي:

-عدم قدرة المصارف الإسلامية في ظل الإطار العام الذي تعمل فيه على التوسع في استخدام مواردها في القنوات الاستثمارية ذات الأساليب الشرعية المتفق عليها.

-إرتفاع نسبة الموارد النقدية قصيرة الأجل لدى المصارف الإسلامية الأمر الذي يفرض عليها توظيفها في استخدامات قصيرة الأجل.

- ضعف نشاط المصارف الإسلامية، حيث يلاحظ أن المعاملات بين المصارف التقليدية الربوية تأخذ طريقها في ظل المشاركة في نظام الفائدة. أما بين المصارف الإسلامية فأن النظام يختلف تماما بكل بساطة تبعاً للربح والخسارة.

-عندما يتعرض المصرف التقليدي إلى نقص في السيولة فإنه يلجأ إلى طلب قرض من أحد المصارف التقليدية، وأن تعذر عليه الحصول على القرض، فإنه يلجأ إلى البنك المركزي بصفته الملجأ الأخير للإقراض فعندما يوافق البنك المركزي على منحه القرض فإن موافقته تكون مقرونة بسعر فائدة جزائي. فالمصارف الإسلامية لا تستطيع الاستفادة من هذه المهمة التي يقوم بها البنك المركزي. بسبب تحريم الشريعة الإسلامية. هذا يجعل المصارف الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية لمواجهة حالات زيادة الطلب وعطاءً للفائدة أخذاً في قدرتها الاستثمارية على الأموال، والذي بدوره يؤثر سلباً.

3-المشكلات المحاسبية: تتمثل في الآتي:

-تطبيق الأسس والنظم الوضعية المحاسبية في المصارف الإسلامية، والتي تتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

-بروز بعض المشكلات المتعلقة بتحديد وقياس نصيب المستثمر من عائد الاستثمارات بطريقة أمينة وعادلة، عن المشكلات المتعلقة بقياس توزيع ، قد أجبر بعض المصارف الإسلامية إلى اللجوء للتقدير والتقريب فضلاً

عن المشكلات المتعلقة بقياس توزيع الأرباح والخسائر في المصارف الإسلامية ومنها: -

*مشكلة قياس النفقات والإيرادات ومشكلة تقييم الموجودات والمطلوبات ومشكلة تحديد تكلفة الخدمة المصرفية أو الاجتماعية أو المشروع الاستثماري على أساس التقدير الشخصي.

- مشكلات محاسبية تتعلق بأسس احتساب زكاة المال وتوزيعها.

-مشكلات محاسبية تتعلق بأسس نظم الرقابة الداخلية والخارجية على وفق المنهج الإسلامي.

المحور الرابع: مفهوم التنمية الإسلامية ودور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية.

أولاً: مفهوم التنمية الإسلامية.

التنمية في الإسلام لها نظرة شاملة لكل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع على مستوى الفرد والجماعة. والتنمية بالمفهوم الإسلامي تجعل الفرد هو النواة للتنمية والمحرك لها، وهو الهدف الأساس والنهائي لها، وتشمل تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وهي ذات سمات خاصة تتمثل في أنها تتبع من عقيدة المسلم من إيمانه أنه مستخلف لعمران الكون، وينبغي عليه لمجتمع تحقيقاً ، أن يعمل على استثمار الموارد المسخرة له على الرغم من تعددها وتنوعها أفضل استثمار ممكن القدرة والقوة. والتنمية بالمفهوم الإسلامي تنمية عقائدية وشاملة.

هي عقائدية بمعنى أنها تلتزم بكل ضوابط الشريعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشاملة للفرد والمجتمع وعناصر الإنتاج كافة.

أبعاد التنمية الإسلامية: تتمثل في بعدين هما (A. P. Thirl wall. p113).

- **البعد الاجتماعي:** يتمثل في التصور الإسلامي للمسألة الاجتماعية وهي المسألة التي تتحد عندها العناصر الأساسية الثلاثة (الإنسان والمجتمع، العمل والأنفاق، الحلال والحرام).

- **البعد الاقتصادي:** يتمثل في التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية التي تتحد عندها العناصر التالية (الموارد والإنتاج، الحاجة والإشباع، التوزيع والتوازن).

معنى ذلك إن الإسلام ينظر للتنمية على إنها تقوم على الأسس الآتية:

- إن الإسلام يأمر بالعمل والإنتاج من أجل عمارة الأرض وهي أمر شرعي.

- أن دور الدولة في عملية التنمية يعد ضرورة حتمية.

- إن التنمية تضمن العدالة في توزيع ثمار عملية النمو.

ثانياً: مفهوم التنمية الاقتصادية وأبعادها:

هي عملية شاملة تتجاوز مجرد زيادة الإنتاج (النمو الاقتصادي)، لتشمل تحسينات هيكلية ونوعية في الاقتصاد والمجتمع، تهدف لرفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة رفاهيتهم عبر سياسات مستدامة، تشمل زيادة الدخل تحسين الصحة والتعليم وتغيير البنية الاقتصادية نحو الأفضل، مع التركيز على العدالة وتلبية الاحتياجات المجتمعية بشكل مستمر (محمد واخرون ، 2000م).

هي العملية التي يتم من خلالها زيادة نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي، خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال رفع متوسط انتاجية الفرد استخدام الموارد المتاحة لزيادة الانتاج خلال تلك الفترة.

ثالثاً: أبعاد التنمية الاقتصادية: تتمثل في الآتي:

- **الجانب الكمي:** يقصد منها زيادة مستمرة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (السلع والخدمات) مقارنة بمعدل نمو السكاني.

- **الجانب النوعي (التغيير الهيكلي):** يقصد بها الانتقال من اقتصاد تقليدي الي اقتصاد أكثر تقدماً يتضمن تحسين البنية التحتية اي تطوير الصناعات، التكنولوجيا والخدمات. تغيير توزيع الدخل وتطوير رأس المال البشري يتمثل في تحسين التعليم والصحة وتوفير فرص عمل والاستدامة اي ضمان استمرارية النمو والتطور دون المساس بالمستقبل او الموارد.

رابعاً: أهداف التنمية الاقتصادية: تدور حول تحسين مستوى معيشة الأفراد ورفاهية المجتمع عبر زيادة الإنتاجية، خلق فرص عمل، تقليل الفقر، رفع مستوى الدخل وتوفير خدمات اساسية كالصحة والتعليم، مع التركيز علي نمو مستدام وتطوير البنية التحتية والابتكار التكنولوجي، ويتضمن تحقيق نمو مستمر في الناتج المحلي الاجمالي لمواجهة النمو السكاني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (محمد، 1993م، ص 290)

كذلك من بين أهداف التنمية الاقتصادية زيادة الدخل القومي واستثمار الموارد الطبيعية، دعم رؤوس الاموال بسبب قلة الإدخار المرتبطة بالاحتياجات المالية، الاهتمام بالتبادل التجاري وذلك بمتابعة الصادرات والواردات التجارية بين الدول

النامية والدول الاخرى، كذلك معالجة الفساد الاداري والمالي الذي يؤثر علي استقرار القطاع الاقتصادي وذلك بوضع قوانين وتشريعات، اخيراً الاهتمام بادارة الديون الخارجية.

خامساً: أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً: تتمثل في الاتي:

-النجاح في التبادل التجاري: لا تزيد البطالة عندما يتم التوازن بين الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

-وضع القيم الاجتماعية اللازمة لضمان تنمية اقتصادية وتحسين مستوي العلاقات والتعاون بين الأفراد والذي يعود علي المجتمع بتماسك قوي.

-ضمان فرص عمل وتحسين المجالات المتاحة مثل مجالات الصحة والتعليم.

-زيادة رفع مستوي دخل الفرد بحيث تكون له القدرة علي ادخار امواله.

-زيادة الانتاج الصناعي من حيث انشاء مصانع أو زيادة انتاج موارد معينة، التوسع في التنمية التكنولوجية المعلومات.

سادساً: شروط تحقيق التنمية الاقتصادية: تلعب التنمية الاقتصادية دوراً كبير المساهمة في تطوير القطاعات المختلفة في الدول النامية ونهوضها، لذلك تعد من الوسائل المعززة للنمو الاقتصادي في العديد من القطاعات العامة. أن التنمية الاقتصادية أحد المقاييس المعتمدة علي التكنولوجيا للانتقال من حالة اقتصادية الي اخري جديدة بهدف تحسينها مثل الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلي الصناعي وهكذا.

أهم شروط لتحقيق التنمية الاقتصادية: يجب أن تتوفر مجموعة عوامل تنقسم الي عوامل اقتصادية وغير اقتصادية وهي(هوشييار، 2006م).

1-تشكيل رأس المال: إن رأس المال يعتبر عامل مهم إقتصادياً يحدد البلدان، وإن افتقار البلد لرأس المال يؤدي الي فشل أي خطة يتم العمل عليها والسبب الرئيسي لنجاح الخطط والوصول لأعلي درجات التنمية الاقتصادية هي رفع معدل تكوين رأس المال.

2-الموارد الطبيعية: تعد السبب الرئيسي للارتقاء بالدول من مستوي متدني لمستوي اعلي في حالة استقلالها الجيد.

3-فائض تسويق قابل للزراعة: إن زيادة عرض المنتجات الزراعية خاصة الحاصلات الغذائية تؤدي لإكتفاء الدولة دون حاجتها للاستيراد، وتقوم ايضاً بالتصدير للدول الخارجية مما يؤدي إلي حدوث فائض بالميزان التجاري وهذا يرفع من التنمية الاقتصادية للدولة.

العوامل غير الاقتصادية: تتمثل في الآتي:

1- الموارد البشرية والتقنية الفنية والتعليم العام

2- الحرية السياسية والتنظيم الاجتماعي ومحاربة الفساد الاداري والمالي.

معوقات التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية تواجه معوقات وقد تعمل علي اعاقه تطورها ويجب اخذها بعين الاعتبار للعمل علي محاولة ايجاد افضل الحلول ممكن لها، ومن هذه المعوقات هي.

-زيادة عدد السكان: إن عدد السكان يقصد بها الزيادة العشوائية وغير المناسبة مع توزيع الموارد الاقتصادية، بحيث يتم إستنزاف هذه الموارد والخدمات والوظائف بشكل كبير.

-ضعف شبكة المواصلات: تعتبر عنصر أساسي لتفعيل الحياة وتطويرها فهذا يعمل علي تأخير عجلة التنمية الاقتصادية.

سابعاً: دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية: (عمر ، 1996م، ص 19).

تقوم المصارف الإسلامية بدور فعال ومهم في عملية التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك من نظام العمل فيها القائم على أساس عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً والنظام العام الذي يلزمها بتحري عن الحلال والابتعاد عن الشبهات في تمويلاتها وإستثماراتها المباشرة وأشكال التجارة أو الصناعة كافة التي تقوم بها مباشرة ، إن توافر هذا العنصر في أعمال وأنشطة المصارف الإسلامية يمثل نقطة ذات أهمية بالغة في دائرة اتفاق أنشطة تلك المصارف مع الأفكار الرئيسة للمنهج التنموي الذي ينسجم مع عواطف المجتمعات الإسلامية.

كما أن صيغ التمويل في المصارف الإسلامية والمذكورة آنفاً غالباً ما يوجد فيها هامش لمشاركة المتعاملين مع تلك المصارف في توجيه السياسة المالية واتخاذ القرار وخاصة إذا ما عرفنا أنه من أساسيات نجاح المنهج وعليهم مسؤولية تحقيق الأهداف التنموي أحساس المتعاملين أن لهم دوراً وعليهم مسؤولية تحقيق الأهداف.

أن عمل المصارف الإسلامية بحكم نظامها العام في مجالات متعددة الأبعاد، إذ أنها لا تكتفي بالمشاركة في النشاط الإقتصادي والإستثماري بصفته واجب إلزامي، وإنما تتجاوز ذلك في مناطق عملها إلى مهام أخرى، كتعريف العملاء بالرؤية الإسلامية المميزة لأوجه النشاط كافة، وكتصميم نماذج للمجتمعات التي تعمل فيها لتنظيم تنميتها عن طريق زيادة الاعتماد على النفس، الأمر الذي يمثل المهاد الفكري الذي يهيئ الأرضية الضرورية والرصينة لتحقيق التنمية.

تعتبر المصارف الإسلامية أن من أهم واجباتها في تنمية الموارد البشرية العمل على تغيير السلوك بما يتفق في هذا المجال طبيعة علاقاتها مع العملاء من جهة وأساليب عمل والاتجاه المناسب للتنمية الاقتصادية.

إن المنهج التنموي والفعال للمجتمعات الإسلامية لابد وأن ينبع من المعتقدات والقيم الإسلامية وفق القرآن الكريم والسنة النبوية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفعلية لها، والمشاكل والقيود التي تواجهها، فإنه في ضوء ما توفره في أنشطة المصارف الإسلامية هي الصيغ أو الأدوات التي يمكن توظيفها لتحقيق التنمية، ويكون للمصارف الإسلامية الدور الأساس وليس مجرد دور ثانوي أو هامشي في أحداث التنمية وتحقيقها والإسراع بها في مجتمعاتنا الإسلامية.

الخاتمة

النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج: بناءً علي الإطار النظري للدراسة توصل الباحث إلي النتائج الآتية.

1-إن المصارف الإسلامية ما هي إلا مؤسسات إقتصادية جزئية في نظام مصرفي مالي إسلامي يشكل أحد مستلزمات النظام الإقتصادي الإسلامي.

2-إن خصائص المصارف الإسلامية ترتبط بخصائص النظام الإقتصادي الإسلامي ككل كالارتباط بالقيم الإسلامية وما تقرره الشريعة الإسلامية.

3-تواجه العمل المصرفي الإسلامي جملة من المشاكل والمعوقات التي تعرقل بلوغ الأهداف التي تنشدها المصارف الإسلامية، ومنها الإدارية والاقتصادية والمحاسبية.

- 4- وجدت أن المصارف الإسلامية أكثر قدرة علي المشاركة في المشروعات التي فيها مخاطرة أكبر.
 - 5- وجدت أن عدم قيام المصارف الإسلامية بتمويل الاستثمارات طويلة الاجل هي إرتفاع درجة المخاطرة، وعدم وضوح رؤية مستقبلية للإستقرار السياسي في البلد، عدم وجود خطة تنمية واضحة لتوظيف موارد المصارف المالية.
- ثانياً: التوصيات: بناءً علي النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بالآتي:
- 1- ضرورة قيام المصارف الإسلامية العاملة في السودان استحداث أوعية إدارية طويلة الاجل تسمح لها بزيادة ودائعها وتحقق لها امكانية القيام بإستثمارات طويلة الاجل تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
 - 2- ضرورة قيام المصارف الإسلامية بالتوظيف طويلة الاجل وعدم التركيز علي التمويل قصيرة الاجل.
 - 3- ضرورة اعتماد المصارف الإسلامية بصيغ التمويل المرتبطة بالشرعية الإسلامية كالمرابحة والمضاربة والمشاركة لتلافي من أشكال الربا.
 - 4- العمل علي تمويل القطاع الصناعي والزراعي لكي تساهم في زيادة تحقيق التنمية الاقتصادية.
 - 5- أهمية تبني المزيد من السياسات الداعمة للتمويل في الاستثمارات طويلة الاجل.
 - 6- أهمية مراجعة سياسة التمويل الاصغر لتوسيع دائرة المستفيدين من الحرفيين والمهنيين للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- الجمال، غريب. (1978). *المصارف وبيوت التمويل الإسلامية*. جدة: دار الشرق.
- Al-Jamal, G. (1978). *Islamic Banks and Finance Houses*. Jeddah: Dar Al-Sharq.
- عبد العزيز، سمير محمد. (1988). *المدخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- Abdel Aziz, S. M. (1988). *Modern Approaches to Financing Economic Development*. Alexandria: University Youth Foundation.
- معروف، هوشيار. (2005). *دراسات في التنمية الاقتصادية: استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- Marouf, H. (2005). *Studies in Economic Development: Industrialization Strategies and Structural Transformation*. Amman: Dar Safaa for Publishing and Distribution.
- محمد، وآخرون. (2000). *التنمية الاقتصادية: النظرية والتطبيق*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- Mohammed et al. (2000). *Economic Development: Theory and Practice*. Alexandria: University House.

محمد. (1993). *النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر*. [بيانات مكان النشر والناشر غير متاحة].
Mohammed. (1993). *Economic Theory between Islam and Contemporary Economic Thought*. [Place of publication and publisher not available].

نصر الدين. (1980). *المصارف الإسلامية: تحليل نظري ودراسة تطبيقية على مصرف إسلامي* (ط. 1). جدة: دار العلم.

Nasr Al-Din. (1980). *Islamic Banks: A Theoretical Analysis and an Applied Study of an Islamic Bank* (1st ed.). Jeddah: Dar Al-Ilm.

الهوري، سيد. (1980). *التنظيم في المصارف الإسلامية. في الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية* (ط. 1، ج. 3). القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، المطبعة العربية الحديثة.

Al-Hawari, S. (1980). *Organization in Islamic Banks*. In *The Scientific and Practical Encyclopedia of Islamic Banks* (1st ed., Vol. 3). Cairo: International Association of Islamic Banks, Modern Arab Press.

ثانيًا: الدراسات والمقالات العلمية

عاشور، عبد الرزاق. (2009). دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال العربية. [بيانات جهة النشر والمجلد والعدد والصفحات غير متاحة].

Ashour, A. (2009). The role of Islamic banks in supporting and developing Arab capital markets. [Publication, volume, issue, and page details not available].

الباوني. (2001). العمل المصرفي وحكمه الشرعي: بحث في الفقه والقانون. *مجلة العلوم الإنسانية*، (16)، 108.

Al-Baouni. (2001). Banking activities and their Sharia ruling: A study in jurisprudence and law. *Journal of Human Sciences*, (16), 108.

عبد العزيز. (د.ت.). الصيرفة الإسلامية: التحديات ومتطلبات النمو. *اتحاد المصارف العربية*، (32).

Abdel Aziz. (n.d.). Islamic banking: Challenges and growth requirements. *Union of Arab Banks*, (32).

كباشي، فكري. (2010). مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق: السودان نموذجًا. *مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين*، 4(14)، ج. 1.

Kabashi, F. (2010). The concept of Islamic banking between theory and practice: Sudan as a model. *Journal of Graduate Studies, Al-Neelain University*, 4(14), Part 1.

ثالثًا: الرسائل الجامعية

جمعون، نوال. (2005). دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

Djemoun, N. (2005). *The Role of Bank Financing in Economic Development: The Case of Algeria* (Master's thesis). Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers, Algeria.

حسين. (د.ت.). *تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1996-2002* (رسالة جامعية). غزة، فلسطين.

Hussein. (n.d.). *Evaluating the Role of Islamic Banks in Economic Development in Palestine during the Period 1996-2002* (Academic thesis). Gaza, Palestine.

علاء. (2002). *المصارف الإسلامية وتحديات العولمة* (رسالة ماجستير). كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

Alaa. (2002). *Islamic Banks and the Challenges of Globalization* (Master's thesis). College of Economics and Administration, University of Baghdad, Baghdad, Iraq.

رابعاً: المؤتمرات والندوات

عمر. (1996). *أسلوب البنك الإسلامي للتنمية في الإقراض والتمويل بالمشاركة*. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للبنوك الإسلامية، صنعاء، اليمن، 1417هـ.

Omar. (1996). The Islamic Development Bank's approach to lending and equity-participation financing. Paper presented at the *International Conference on Islamic Banks*, Sana'a, Yemen, 1417 AH.

خامساً: المصادر الإلكترونية

جريدة الرياض. (2008). *المصارف الإسلامية ومستوياتها الاجتماعية والتنمية*. متاح على www.alriyadh.com :

Al Riyadh Newspaper. (2008). Islamic banks and their social and developmental dimensions. Available at: www.alriyadh.com

عبد الرحمن. (2005). *دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية*. إسلام أون لاين. متاح على : www.islamonline.net

Abdel Rahman. (2005). The role of Islamic banks in economic development. *IslamOnline*. Available at: www.islamonline.net

مصادر باللغة الإنجليزية.

Robert Schweitzer, Samuel H. Szewizyk And Raj Varma, The Effect of Debt Downgrades on Stock Prices of Other Bank, *Financial Review* V36, , Nov, 2

A. P. Thirl wall, (1988). *Growth and Development with Special Reference to Developing Countries*, The Mancilan Press Ltd.